

والاولى لا تلازم كان مقتضى المقام ذكر الزكوة من غير حاصلة لانها
 لا تلازم لانهم مع الزكوة سواء في الفسخ والاستحقاق وفي
 سائر مواضع الاحتقان والقبض وقد مر نظرهما في الاب
 فاحتمل ان ثلاث المترس الواحد لقوله تع وان كان رجل يوفى
 كملالة او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما المترس
 والمراد الاخ والاخت لانهما احماؤها وقد مر على ذلك فركوة
 ابي بن كعب وسعد بن ابي وقاص بن فاهما قرأة وله اخ
 او اخت لانهما قرأة القليلة لا يتفاضل عن جبره لانه كما
 يقرأ في الاحكام والثلث للامنين وما زاد من فضل فصاحبا
 لان مع القاء الابناء المقام فان المراد تشرية ما فوق الابنين
 للامنين في حكم الزكوة وانما حرف الواو ذكرهم وانما هم
 في الفسخ والاستحقاق سواء هو اسم مع الاستواء وصف به
 كما يوصف بالمعاد ومنه قوله تع في اربعة ايام سواء للسا
 بعة مستوية وارتقاء على انه جبر المساواة في القصة بقوله
 فهم شركاء في الثلث والشركة المطلق عبارة عن المساواة
 الابري شره جلا لوقالوا لاهرانت شره بلى في جمل الا ان كان بينهما
 بضعين كذا في الاسرار واما المساواة الاستحقاق فلقوله تع
 وله اخ او اخت فلكل واحد منهما المترس سواء في استحقاق
 المترس ولم يقبل الاخ خلا الاخت فان قلت الاستواء في
 الفسخ حل الاستواء في الاستحقاق ونبوت الحكم يستلزم
 نبوت العلة والاكس في كراهية ما يعني عن الآخر قلت

ابل يكون اربعة

في كل بيت الثلث للامنين كما ذكره في قوله تع في ثلث الاثني عشر
 في قوله تع في ثلث الاثني عشر في قوله تع في ثلث الاثني عشر
 في قوله تع في ثلث الاثني عشر في قوله تع في ثلث الاثني عشر

فلا يخرج عطف على
 الاثني عشر لانه مجرد
 فيقول علة ملازمة لها
 المنفرد عن كون عطف العلة

الملائمة

الملائمة غير مسلمة فانه يجوز خلف الحكم عن العلة لانها وتختلف
 العلة عن الحكم لوجوده بعلية اخرى فانت العلة في فعل الحكم
 المشجعة جازية واعلم ان الاستواء في الفسخ مخصوص بحالة
 العدم وحكم الشركة في الثلث خاصة والاستواء في الاستحقاق
 يتم بحالة الاقتران ايضا وحكمه الاكثر ان الشركة في الثلث وذلك
 في حالة العدم وحرارة المترس مستقلا وذلك في حالة الاقتران
 لا الاصل لانه فقط ويسقطون بالولد وولد الابن وانما سئل
 والاب والجد والاهل اقربا امره اتفاق ابي ابن ابي رزق ولا يسقط
 اولاد الاب بالحق فان فيه خلافا استحق عليه واما التقوى
 فيكون فلات ميراثهم بشرط كون الميت عن يوفى كملالة لئلا
 الرءاء او يورث حال كون كملالة بغير الرءاء وكلها قرأة والكلالة
 على الاول صفة الورثة كما روي ابو بكرة بن عبد الرحمن عن النبي
 انه سئل عن الكملالة فقال حرمة ولي له ولا ولد له فوردته
 كملالة وعلى الميت صفة لئلا كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 عنها فقال له لا ولد له ولا والد ولا ابا ما كان فارت كملالة يتفق
 وجود الولد والوالد من اجل ان في الرءاء يتبين عن ابن عباس رضي
 وفي ظهور الرءاء يتبين عنه ان الكملالة ما خلا الرءاء يتبين الولد
 انما له هناك والد وعلى جز في المسئلة خلاف بين الفقهاء كما في
 الزكوة في الكتب ثم ان الولد يتمثل الذكر والامتنع مملوكا او عيوبا والوالد
 الحر على ما تقدم ولا يستلزم الاول بقوله تع يا بني امم وعلى التام
 بقوله كما يخرج ابويكم من الجنة منظور فيه لان الكلام في ثلث الولد

في قوله تع في ثلث الاثني عشر
 في قوله تع في ثلث الاثني عشر
 في قوله تع في ثلث الاثني عشر
 في قوله تع في ثلث الاثني عشر